المُعرّف الرقمي: DOI: https://doi.org/0.31430/WBUW7023

يحيى بولحية | *Yahya Boulahy

"الحرية النسائية في تاريخ المغرب الراهن بين المرجعية الإسلامية والمواثيق الدولية: حوار مجتمعي في ضوء خطة إدماج المرأة في التنمية ومدونة الأسرة"

Women's Rights in Contemporary Morocco between Islamic and International Frameworks: A Community Dialogue on the Plan for Integrating Women into Development and the Family Code

المؤلف: إبراهيم القادري بوتشيش**.

عنوان الكتاب: **الحرية النسائية في تاريخ المغرب الراهن بين المرجعية الإسلامية والمواثيق الدولية: حوار مجتمعي في ضوء خطة إدماج المرأة في التنمية ومدونة الأسرة.**

الناشر: الرباط: دار الأمان.

سنة النشر: 2024.

عدد الصفحات: 279 صفحة.

* أستاذ محاضر مؤهل، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين لجهة الشرق بوجدة، المغرب. وباحث متخصص في التاريخ المعاصر.

Higher Educationa Professor: Regional Center for Education and Training Professions in the East, Oujda, Morocco, Specializing in Contemporary History.

Email: yahyathese2007@gmail.com

** أستاذ فخري في جامعة مولاي إسماعيل، مكناس، المغرب. وباحث متخصص في تاريخ المغرب الوسيط.

Professor Emeritus at Moulay Ismail University, Meknes, Morocco. A Researcher Specializing in Medieval Morocco History.

مقدمة

يثير موضوع الحرية النسائية أهمية خاصة في تاريخ المغرب الراهن، باعتباره فضاءً لرصد سيرورة الصراعات السياسية والأيديولوجية وتحوّلاتها المختلفة والمتباينة، وبالنظر إلى أنه بمنزلة "رقعة فكرية" تتقاطع فيها زوايا النظر، في مرآة مظانٍّ علمية وبحثية متعددة، تتمثل في العلوم القانونية والدستورية والفلسفية والتاريخية.

فتحت هذه المحاولة ملفًّا بقي خافتَ الإضاءة في الدراسات التاريخية، وهو يتعلّق بملف الحرية النسائية، في ضوء الجدل الصاخب الذي خلقه مشروع خطة العمل الوطنية لإدماج المرأة في التنمية، وما تمخّض عنه من انقسام في المجتمع المغربي، بين أواخر عام 1999 ومشارف عام 2004 (ص 251).

وقد عبَّر تعيين حكومة التناوب، برئاسة عبد الرحمن اليوسفي، في عام 1997، عن لحظة جوهرية في تاريخ المغرب، وفي مسار النضال النسائي بصفة عامة، ذلك أن المنظمات النسائية استطاعت أن تُقحم قضايا المساواة في برنامج الحكومة، وبات من الضروري وضع سياسة عامة تنهض بذلك؛ إذ أُقِرّ مشروع خطة العمل الوطنية لإدماج المرأة في التنمية[1].

برزت خطة العمل الوطنية في سياق مسارات العمل التي أطّرتها كتابةُ الدولة في التعاون الوطني، بدعمٍ من البنك الدولي، وبمشاركة القطاعات الوزارية والجمعيات النسائية والحقوقية والتنموية. وتبنّت توصيات عدة، من أبرزها توفّر خطة وطنية لإدماج المرأة في التنمية. وبعد مشاورات واتصالات مختلفة، ظهرت معالمها الأولى في 19 آذار/ مارس 1999، حين قدّم الوزير الأول الأسبق عبد الرحمن اليوسفي خطوطها الكبرى، أمام الرئيس العام المساعد للبنك الدولي، بحضور عدد كبير من الصحافيين[2].

وقد أثارت خطة العمل المذكورة مسألة جوهرية تتعلق بسؤال الحرية النسائية في المغرب؛ فهو يُعتبر سؤالًا تاريخيًا بامتياز، لأنّ موضوعه المركزي هو الإنسان. وبما أن الإنسان "كائن تاريخي، فإنه يظل كائنًا في ماضيه، كما في حاضره. لذلك من العسير إدراك جوهر الحرية، بمعزل عن تشخيص مراحل تكوّنها وتمثّلاتها، وتحوّلاتها التاريخية، عبر رحلة زمنية متصاعدة" (ص 11). وضمن هذا الفهم الدقيق للظاهرة التاريخية وثوابتها وتحوّلاتها، اقتحم المؤلف موضوعًا ملغومًا، رصد من خلاله تمثّلات الفاعلين المغاربة ورؤاهم بشأن "قضية المساواة بين الجنسين في إطار قانون الأسرة"، و"تسلّح" بأدوات معرفية، وبخطة بحث متراصّة الأطراف، بدءًا بالمنهج الاستقرائي الذي يصف الظواهر ويتتبع منابعها ومنعرجاتها وتدفّقاتها. وتسلّح، أيضًا، بالمنهج النقدي الرصين وبأدوات حجاجية تنتمي إلى أدب المناظرة الفكرية، وهو يُبيّن الأعطاب، ويشرح التأويلات، خاتمًا موضوعه بمجموعة من عناصر التركيب العقلاني.

أولًا: عناصر الموضوع

بدأ المؤلف كتابه بمقدمة عامة، وتطرّق في الفصل الأول إلى سؤال الحرية النسائية في المغرب، في تاريخ الزمن الراهن، وقد أورد فيه مداخل نظرية بشأن موقف المؤرخ من قضايا الساعة. أما في الفصل الثاني، فحدّد السياقات المؤطرة ميلاد مشروع "خطة العمل الوطنية لإدماج المرأة في التنمية". وفي الفصل الثالث، حلّل مشروع هذه الخطة: تقديم مستند تاريخي. وأما في الفصل الرابع، فقد اهتمّ بمطالب الحرية النسائية في خطة إدماج المرأة في التنمية وبداية تشكّل المواقف. في حين شخّص الفصل الخامس

1 عبد العزيز قراقي، "الانتقال الديمقراطي بالمغرب من المصالحة إلى المشاركة"، في: **في الانتقال الديمقراطي والإصلاح الدستوري في البلدان المغاربية**، إشراف أحمد السوسي (تونس: منشورات مجمع الأطرش للكتاب المختص، 2015)، ص 44.

2 إبراهيم القادري بوتشيش، "حرية المرأة في المغرب في ضوء الجدل والتدافع: بين المرجعية الإسلامية والمواثيق الدولية"، في: **الحرية في الفكر العربي المعاصر**، مراد دياني (محرر) (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018)، ص 806.

منابع الاختلاف ونواظمه بين الإسلاميين والحداثيين بشأن الحرية النسائية. واهتم في الفصل السادس بذكر استراتيجية التدافع بين الإسلاميين والحداثيين فيما يتعلّق بموضوع الحرية النسائية في المغرب. وتناول في الفصل السابع خطابين مرتبطين بالحرية النسائية على نحوٍ نقديٍّ. أما الفصل الثامن، فختمه بمطلب الحرية النسائية نحو خريطة طريق للتقريب بين الإسلاميين والحداثيين. ومن ثمّ، جعلنا المؤلف، في نهاية كتابه، أمام حصيلة تركيبية، ولائحة بليوغرافية منوّعة.

ثانيًا: مشروع تاريخي ممتد ومتواصل

يُعتبَر بوتشيش رائدًا في تأريخ مواضيع الهامش والمهمّشين في المغرب والعالم العربي، متّخذًا من العصر الوسيط "مشتلًا" لاستبصار الظواهر الاجتماعية والسياسية والذهنية، ولإعادة تركيب مفرداتها، على نحو يجعل منها موضوعًا من مواضيع التاريخ الراهن، وقال في هذا السياق إنّ "هذه الدراسة حلقة مكمّلة لحلقات مشروع بدأه منذ عقود حول تاريخ المهمشين[3] والمقهورين والمنسيين، الذين لا يزالون يقبعون في أطراف وهوامش التاريخ، علمًا أن **المرأة** لا تزال تُشكّل جزءًا من هذه الفئات التي تتعرض لقساوة التهميش من قبل المجتمع" (ص 15).

يثير استعمال لفظ "المرأة" بصيغة المفرد إشكالًا نظريًّا واضحًا، يُفترض فيه الإحاطة بتباين أوضاع النساء، تبعًا لاختلاف انتماءاتهن الاجتماعية وظروفهن العامة، إضافة إلى اختلاف السياقات والمراحل التاريخية. ويزداد هذا الإشكال حدّة إذا ما أخذنا في الحسبان أن الوثيقة موضوع الكتاب كانت محلّ سجال، أساسًا بسبب تباين، بل تناقض، الرؤى بشأن الوضع القانوني للنساء، وهي رؤًى لا تنسجم مع الاختزال الجوهراني الذي ينطوي عليه استعمال لفظ "المرأة" بصيغة المفرد.

نتناول الكتاب وإشكاليته المركزية ومعلوماته الثرية، برؤية نقدية ومقارنة، لكونها مطلوبة في مثل هذه المواضيع الحساسة التي تخضع للتأويلات، ولزوايا النظر المختلفة والمتباينة.

ثالثًا: مهنة المؤرخ ودلالات البحث في الحرية النسائية في تاريخ المغرب الراهن

هل يمكن أن يخوض المؤرخ في حدثٍ لحظيٍّ تتشكّل مشاهده تحت سمعه وبصره، قبل أن يختمر الحدث وتكتمل حلقاته؟ وهل تُعدّ المادة التاريخية الخام التي يلتقطها من اللحظة الراهنة وافية غير منقوصة؟ وما المدة الزمنية التي عليه انتظارها قبل أن يُلملم استنتاجاته، ويُصدر أحكامه؟ (ص 19). لقد أفاض المؤلّف، من خلال أسئلة الموضوع، في تسويغ البحث في التاريخ الراهن، وقدّم مجموعة من الحجج التي تُكسب البحثَ مشروعيةً في قضايا الراهن.

انطلق الاهتمام بموضوع النساء، في حقل التاريخ، في بداية تسعينيات القرن العشرين، بعد أن كان السبق للباحثين والباحثات في مجال علم الاجتماع، أو القانون بشقيه العالم والخاص[4]. ويمكن إدراج موضوعه في سياق الكتابة التاريخية المغربية.

3 حول موضوع تاريخ المهمّشين في المغرب الوسيط، ينظر: إبراهيم القادري بوتشيش، **المهمّشون في تاريخ الغرب الإسلامي: إشكالية نظرية وتطبيقية في التاريخ المنظور إليه من أسفل** (القاهرة: رؤية للنشر والتوزيع، 2014)؛ إبراهيم القادري بوتشيش، **المغرب والأندلس في عصر المرابطين المجتمع - الذهنيات - الأولياء** (بيروت: دار الطليعة، 1993)، شوهد في 2026/6/7، في: https://acr.ps/hBy2sjT؛ إبراهيم القادري بوتشيش، **مباحث في التاريخ الاجتماعي للمغرب والأندلس خلال عصر المرابطين** (بيروت: دار الطليعة، 1997)، شوهد في 2026/6/7، في: https://acr.ps/hBy2sAu

4 لطيفة البوحسيني، "صدى النساء في الكتابات التاريخية المغربية: حصيلة أوّلية للبحث التاريخي وخلاصاته"، **أسطور**، العدد 18 (شباط/ فبراير 2023)، ص 258، شوهد في 2026/6/7، في: https://acr.ps/hBy2skd

سوَّغ المؤلف اقتحام الموضوع نظرًا إلى سيولة الأحداث "التي تمرّ أمامنا في تاريخ الزمن الراهن" والتي تقدم لنا "مادة تاريخية ساخنة وفائرة". بيد أنها لا تستنهض أقلامنا بوصفنا مؤرخين لتدوينها وتحليلها، تاركين الفضاء مفتوحًا لأقلام الصحافيين والباحثين في العلوم السياسية والناشطين الحقوقيين والإعلاميين الذين ينقلون ويسجلون "أحداث الساعة" عن كتب ليقدّموها إلى المؤرخ باعتبارها مادة تاريخية "تُحفّزه في مراحل لاحقة" (ص 19). ووفاءً للمنهج التاريخي، قدّم المؤلف مجموعة من الأمثلة الدالّة على ضرورة انخراط المؤرخ في قضايا الراهن بالوصف والتحليل والتأويل؛ فالمؤرخ، في نظره "لا يتعهد الماضي كحقل أساسي في مشاريعه البحثية فحسب، بل يشتغل أيضًا - على غرار الصحفي والسياسي - بقضايا الحاضر وإشكالاته المعقّدة والملتبسة، ويجعل من تحليل البنية مفتاحًا لقراءة الظرفية، والفهم العميق لمجريات لحظات التاريخ الآني، وفك شفراته من قلب السياق التاريخي، وتأصيل القضايا الكبرى الممتدة في الماضي" (ص 21).

اعتاد المؤرخون تحليل الصور الكاملة والمنتهية زمنيًّا؛ ذلك أن استبصار الحدث التاريخي، وهو في سيولة متدفّقة وغير مستقرة تُفقد مؤرخَ الزمن الراهن القدرةَ على الإحاطة بالشيء من مختلف جوانبه، وتجعل أحكامه نسبية وقابلة للتعديل والتجريح. ومن الصعب الحكم على ما سيحدث من تحوّلات وتطوّرات لمسألة تاريخية محددة، لأن سياقاتها لا تزال ممتدة، وتداعياتها متفاعلة، وتأثيراتها متنقّلة، وقواها الاجتماعية في حالة سيولة[5].

تحدّدت أسبابُ دخول غمار حقل الحرية النسائية، في البدء، بعوامل سياسية واجتماعية، عبّرت عن نفسها من خلال صحافة نسائية نضالية، خصَّصت للجانب التاريخي أركانًا وزوايا، أكدت، على نحو ملموس، حاجةً إلى إنعاش الذاكرة باستحضار النساء من خلال أدوار مختلفة قمن بها، لم تحظ بالعناية اللازمة[6]. علمًا أن الحركة النسوية المغربية (مقارنةً بسائر المغرب العربي خصوصًا، والعالم العربي عمومًا) لم تعزل نفسها ضمن غيتوهات مغلقة، بل انفتحت على أحزاب سياسية ومنظمات غير حكومية ونقابات وجمعيات اجتماعية مهنية وهيئات منظمة (من الصحافيين، والمحامين، والقُضاة). وقد نسجتْ روابط متينة في مؤسسات صنع القرار والإدارة العامة؛ ما سمح لها بالحصول على الدعم والمساندة[7]. وأضحت مطالبها مشفوعة بزخم تعدّد التيارات السياسية والاجتماعية والنقابية والحقوقية في المغرب الراهن. ومن هنا، أثار بعضهم سؤال النسوية العالمية والنسوية الإسلامية، لكونها مواجهات لا تقبل الاختزال؛ إذ تتحلّق معركة الأفكار حول سؤال مركزي يخص دور الدين والعلمانية في تحديد وضع المرأة المجتمعي[8]، وهي مواجهات لا تخص مجتمع النساء، بل تمتد إلى التيارات الفكرية والأيديولوجية الثاوية خلفها، تأطيرًا واستثمارًا.

رابعًا: البحث وسياق التوافق المعاصر في المغرب الراهن

تأتي مقاربة المؤلف، في سياق ما شهده المغرب الراهن من تدافع سياسي وفكري وأيديولوجي، بين التيارات الإسلامية والكتل اليسارية والعلمانية، وهو ما كان يُنذِر بموجات عنف عبثية، إلّا أن ثقافة التدافع السياسي والفكري في المغرب، جنحت منذ نهاية عهد الرصاص، خصوصًا بعد عهد الإنصاف والمصالحة، إلى السلمية والتوافقات الصعبة. وتمثّل مقاربة محمد عابد الجابري بخصوص

5 عبد الإله بلقزيز، **ثورات وخيبات: في التغيير الذي لم يكتمل**، تقديم محمد الحبيب طالب (بيروت: منتدى المعارف، 2012)، ص 19، شوهد في 2026/6/7، في: https://acr.ps/hBy2sRp

6 البوحسيني، ص 258.

7 Rabéa Naciri, "Le mouvement des femmes au Maroc," *Nouvelles Questions Féministes*, vol. 33, no. 2 (September 2014), p. 52.

8 Houria Alami M'chichi, "Les féminismes Marocains contemporains. Pluralités et nouveaux défis," *Nouvelles Questions Féministes*, vol. 33, no. 2 (September 2014), p. 71.

مفهوم "الكتلة التاريخية ... بأيّ معنى؟"، ومحاولة أجرأتها في الواقع المغربي، خطوةً نحو تجاوز الصراعات وبناء عقد وطني، يذكر المغاربة بمسارات العمل السياسي، في أثناء فترة الحماية الفرنسية، بتأسيس كتلة العمل الوطني، في عام 1934. ومن ثمّ، فإن ما يحتاج إليه النضال العربي في المرحلة الراهنة هو في نظر الجابري، شيء أقرب إلى ما سمّاه أنطونيو غرامشي "الكتلة التاريخية"[9]. فهل يتبنّى المؤلف الخطة نفسها، نظرًا إلى وضع الانقسام الذي نبّه إلى خطورته وتداعياته، "في محاولة التقريب بين وجهتي نظر التيارين الإسلامي والحداثي، وتسريح النظر في ما وفّره التدافع بينهما من فرص لفحص طروحات كل طرف، ووضعها تحت محك التشخيص والنقد والمتابعة" (ص 15)، علمًا أنّ الجابري أثار فكرة الكتلة التاريخية بصفته منظّرًا/ فيلسوفًا ورجلًا خبر الفعل والعراك السياسي، في حين يقدّم المؤلف كتابه بوصفه بحثًا تاريخيًّا. ومن هنا، تبرز شرعية التساؤل عن جدوى الانخراط في إيجاد توافقات بين فاعلين ما زالوا، حتى الوقت الراهن، يُغذّون اختلافهم وتناقضاتهم.

يُعتبَر المثقف سلطة ضميرية لا تستمدّ شرعيتها من المكانة الاجتماعية القائمة على الإنجازات العلمية والأدبية وغيرها فحسب، بل من اتخاذ موقف نقدي من ممارسات السلطات، أو من الآراء المسبقة الرائجة أيضًا[10]. وضِمن هذا الفهم، نُصنّف الخطاب الذي اعتمده المؤلف، نظرًا إلى الأهداف التي حدّدها، ضمن الخطاب الوفاقي العربي الذي يستبطن كثيرًا من الخلفيات والتضمنيات المبطّنة في مفهوم غرامشي ومرجعيته الماركسية[11].

وعلى امتداد 139 صفحة، حاول المؤلف أن يكون حياديًّا، واتّخذ - في البدء - مسافة واحدة من كل التيارات ذات العلاقة بموضوع الحرية النسائية، وهو يحلّل بدقة السياقات المؤطرة لميلاد مشروع خطة العمل الوطنية لإدماج المرأة في التنمية، من خلال نوافذ داخلية وأخرى خارجية، ومن ثنايا الوثائق والمستندات، والتحليل والتأويلات؛ وهو حياد نسبي سرعان ما كان يتهاوى عند إعلان الانتماء إلى الخطاب الحضاري، وإلى قدسية النص ومكانة العلماء، ورفض مقتضيات الجندر النسائي من الناحية السلوكية، كما سنُبيّن لاحقًا.

خامسًا: الحرية النسائية والمفاهيم الملغومة

يُجسّد مشروعُ "خطة العمل الوطنية لإدماج المرأة في التنمية" أنموذجًا لانتقال القضايا الوطنية من دائرة اختصاص السيادة الوطنية، إلى دائرة اختصاص السيادة الدولية التي أصبحت تفرض نمطها الثقافي، في مقابل تفتيت السيادة الوطنية. بل إن هذا التنميط العولمي الكاسح بدأ يُنتِج أنماطًا ذهنية جديدة، ووعيًا مغايرًا، وجسورًا، ومفاهيم جديدة غير مألوفة" في دائرة الموروث الإسلامي (ص 75). يبرز، هنا، سؤال جوهري بشأن معنى السيادة الوطنية حين يتعلق الأمر بإصلاح قانون الأسرة، وهو جوهر الوثيقة (مشروع الخطة)، وكذلك بشأن مفهومي الكونية والخصوصية[12]، بما يستدعي تمحيصهما في ضوء خطاب الفاعلين أنفسهم، كما صاغوه وعَبّروا عنه، لا كما أُوِّل أو أُعيد تقديمه من خصومه. وفي هذا الشأن، يُسجَّل على هذا العمل غياب وثائق مفصلية، من

9 محمد عابد الجابري، "الكتلة التاريخية ... بأي معنى؟"، **منبر الدكتور محمد عابد الجابري**، شوهد في 2026/6/7، في: https://acr.ps/hBy2skx

10 عزمي بشارة، "مقاربات نقدية للرائج عن المثقف"، في: **دور المثقف في التحولات التاريخية** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017)، مقدمة الكتاب.

11 سهيل الحبيّب، **الأزمة الأيديولوجية العربية وفاعليتها في مآزق مسارات الانتقال الديمقراطي ومآلاتها** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017)، شوهد في 2026/6/7، في: https://acr.ps/hBy2sB8

12 مفهوم الخصوصية والكونية: تُمثّل الخصوصية والكونية مفهومين ثقافيَّين وفلسفيَّين يبحثان في مسألة التوفيق بين حق المجتمعات في الاحتفاظ بخصوصياتها الثقافية والهوياتية الخاصة بها (الخصوصية)، والتزامها بقيم إنسانية عالمية مشتركة (الكونية).

قبيل المذكرات التي قدّمتها المنظمات النسائية في سياق السجال متعلّقة بإصلاح قانون الأسرة، وهي وثائق تتضمن خطاب هذه المنظمات ومرجعياتها في تبرير مطلب الإصلاح، بدلًا من الاكتفاء بما روّجه عنها معارضوها.

لم تحدث المساجلات والاختلاف في المواقف بشأن مساحة الحرية النسائية وضوابطها من دون خلفيات أيديولوجية ودوافع ومحفّزات سياسية، أفرزت خطابين متباينين، نرى أنهما يستحقان الوضع تحت "مجهر" القراءة والنقد (ص 170)، علمًا أنّ تنافسًا محمومًا يلاحظ بين الحركة النسوية العلمانية ونساء الأحزاب الإسلامية الناشطة، على المستوى الاجتماعي، من خلال فتح مراكز استقبال، وإقامة مراكز قانونية، ومساعدة الأمهات العازبات، ومحاولة توفير العمل للفئات الأكثر حرمانًا، ورعاية العدد المتزايد من أطفال الشوارع[13].

هنا، يتبادر إلى الذهن سؤال أساس يخص الأرضية التي نقف عليها، ونحن نستورد مفاهيمَ متلبسة بسياق الغرب ومكنوناته الفكرية؛ فقد جرى إنتاج التصورات الفكرية التي كوّنها التيار الحداثي والاتجاه الإسلامي بشأن الحرية، في بيئة تفتقر هي نفسها إلى الحرية، وهذا ما يفسر التورّمات التي تخترق عقلية الإسلاميين والحداثيين على حدّ سواء (ص 175). وفي سياق العلاقة بذلك، فإن "حداثة" المجتمع المغربي لم تترعرع في بيئة قابلة كي تكون حداثية (ص 122)، وهو الأمر الذي حال دون إنتاج مفهوم حداثي حقيقي للحرية، تلتفّ حوله كل الأطياف (ص 123).

وجب التنبيه إلى أن موضوع الخطة/ الوثيقة، والسجال الذي أثارته، لم ينصبَّا أساسًا على قضية الحرية، بقدر ما تمحورَا حول مسألة المساواة وعدم التمييز القانوني. ومن هنا، جاء تأكيدنا على ضرورة اعتماد الخطاب كما صاغه أصحابه أنفسهم، بدلًا من الاكتفاء بما تبادله الأطراف من توصيفات وتأويلات في سياق سجال افتقر في كثير من جوانبه إلى الموضوعية. ثم إن وثيقة مشروع الخطة، بوصفها وثيقة حكومية، كانت مؤطرة بدستور المملكة وبالتصريح الحكومي، وهو تصريح لم يرد فيه، ولو مرة واحدة، لفظ "الحداثة"، ولا لفظ "الحرية"، وهو أمرٌ يقتضي قراءة النقاش في حدوده الفعلية، كما تحدّدت في نصوصه المرجعية.

تصدمنا التناقضات الماثلة بين الفكر والممارسة، في مسارات الدعوة إلى الحقوق بمفهومها الشامل، وقد تجلّى هذا التناقض في ترجمته السياسية من خلال مداخل الإصلاح السياسي لدى العديد من النخب السياسية في تاريخ المغرب المعاصر والراهن، وهي تؤصّل لمطالبها الدستورية والسياسية. وضِمن هذا السياق، يقول بعضهم إنه "لا يمكن رفع شعار الدولة الديمقراطية بدون أن تسود الديمقراطية إمارات الفاعلين السياسيين. من هنا، لا يمكن مطالبة الدولة باحترام القانون في الوقت الذي لا تحترم فيه التنظيمات السياسية نفسها قوانينها"[14]. وضِمن السياق نفسه، لا ينسجم الاحتجاج مع الدعوة إلى "الحرية النسائية" من أطراف تنتهك في ممارساتها اليومية أبسط حقوق النساء، سواء كان ذلك في البيوت بوصفهن عاملات منزليات، أو في بعض المكاتب المهنية، أو في المرافق الحكومية.

تناول المؤلف أُسسَ الأفكار والتصورات الخاصة بالحرية النسائية، وفي نظره أن التيارين معًا اقتصرا على رفع مبدأ الحرية، بوصفه شعارًا يكتسي طابعًا سياسيًا وأيديولوجيًا، لم يخلُ من الانسياق إلى تصريف التناقضات السياسية، والدخول في متاهة الصراعات الحزبية، والتنابز والعنف اللفظي (ص 176).

13 Eliane Gubin et al., *Le siècle des féminismes* (Paris: Editions de l'Atelier Editions Ouvrières, 2004), p. 38, accessed on 7/6/2026, at: https://acr.ps/hBy2sRJ

14 عبد الحي المودن، "الانتقالالديمقراطي في المغرب"، **وجهة نظر**، العدد 8-9 (2000)، ص 15.

تتأطر الحرية في نظر المؤلف، ضمن حدود توافقية بين أعضاء المجتمع، بحيث لا تتحوّل إلى فوضى اجتماعية تضر بمصالح الآخر، ولا تغدو حرية براغماتية مبنيّة على المصلحة والنفع، كما هو السائد حاليًّا في الغرب (ص 181)، علمًا أن سياقات تشكّل التوافقات مختلفة، ويصعب المقارنة بين الحقل الغربي، وما هو سائد في المجتمعات العربية، ومنها المغرب. إن القضية لا تخص المقارنة الميكانيكية لأنساق التداول الحقوقي والسياسي؛ فكل مجتمع يخضع لسلّم خاص في معاييره الأخلاقية والسياسية، وإنّ أيَّ محاولةِ سيرٍ في هذا الاتجاه من شأنها أن تضلّل أحكامنا وتوقعنا في متاهات منهجية واضحة؛ ذلك أن الإحالة إلى الغرب ومفاهيمه تظل غير ذات تأسيس، ونعتقد أن المرجعية العربية الإسلامية على مستوى المدوّنات الخاصة بحرية التفكير والاعتقاد والجدل والمناظرة كفيلة بتأطير الفكر والممارسة وتبيين اختلافاتها وتبايناتها.

حدّد كل طرف رؤيته للحرية من المرجعية التي يعتمدها، والخلفية الأيديولوجية التي ينطلق منها، وهذا ما يدفع إلى التساؤل بشأن ضرورة تحرير الفكر المغربي من سلطة التوجيه، والتوظيف الأيديولوجي، قبل مقولة تحرير المرأة نفسها (ص 136). ويبدو أن الخطاب الحداثي مزجَ ما لا يمكن مزجُه؛ بين مقتضيات الحداثة وترميم ثقوبها بالنصوص الدينية، وهو ما يجعله عاجزًا عن تقديم بناء تصور عقلاني ومتكامل بشأن الحرية النسائية، مع تأكيد أنّ الأمر يتعلق بمشروع حكومي مؤطَّر بالدستور، ولا يقدّم نفسه بوصفه مشروعًا حداثيًّا.

من جهة أخرى، لا تزال الحرية الغربية والمواثيق الدولية الحالية التي يتبنّاها الخطاب الحداثي في مرافعته بشأن حرية المرأة، موضع نقاش وخلاف؛ ذلك أن الغرب الليبرالي الذي أنتجها، هو أول من سلب الحرية من الشعوب المستعمرة والمستضعفة، ولا يزال يقوم بهذا الدور. ولعل في أحداث فلسطين ومواقف الساسة وأحيانًا حتى المفكرين (يورغن هابرماس أنموذجًا) ما يدل على فوضى الفكر الغربي وتيهانه عن أصوله الفلسفية.

إن الحرية التي يدعو إليها المؤلف حرية واعية قادرة على المفاضلة بين القيم الاجتماعية، واختيار أفضل الخيارات لتفادي الوقوع في شراك الحرية الفوضوية التي تربك المجتمع (ص 181).

رفض الكاتب قضايا الإباحة الجنسية والدفاع عن المثلية والاستغناء عن الرجل والإخصاب "البديل"، وتنكّر المرأة لأنوثتها وأمومتها، مع التحذير من "استنبات قيم أجنبية غير طبيعية" في بيئة مغربية لها خصوصيتها القيمية، بالنظر إلى ما قد يترتب على ذلك - في نظره - من تشوّهات في التفاعل الاجتماعي والثقافي (ص 184). غير أن السؤال الذي يُطرح على نحو مُلحٍّ في هذا السياق هو: هل يُنتظر من المؤرخ الإفصاح عن ميوله واختياراته الخاصة؟ أم يحدد إطارًا نظريًّا ومفاهيميًّا ومنهجيةً واضحة لمعالجة موضوعه، ويلتزم مقتضيات التحليل التاريخي الرصين، بدلًا من أن يُضمِّن عمله مواقف معيارية أو أحكامًا قيمية تعكس مواقف شخصية؟

ينحاز المؤلف، وهو ينتقد التيار الحداثي، إلى التيار الإسلامي ومقولاته الرافضة الاتجاهات التي تنتقص من المقتضيات الدينية، وتغيّب سلطة العلماء عن إنتاج المدوّنات الفقهية الضابطة لأخلاقيات المجتمع؛ إذ يعتقد "أن إقصاء واضعي خطة العمل الوطنية لإدماج المرأة في التنمية لهيئة العلماء أثناء إعدادها، والتنظيمات النسائية ذات التوجه الإسلامي، لا يخدم النقاش المجتمعي حول حرية المرأة فحسب، بل يجهضه، ويقصي طرفًا أساسيًا، يُعدّ جزءًا لا يتجزأ من حضارة أمة" (ص 185). لكن وجب تأكيد أنّ وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية كانت طرفًا حاضرًا في مسار إعداد مشروع الخطة، بالنظر إلى أنه مشروع حكومي شاركت في بلورته عدة قطاعات وزارية، ولم يكن مبادرة معزولة عن باقي مؤسسات الدولة، أو عن المرجعيات المؤطرة لعملها. وينبغي التنبيه، أيضًا، إلى أن المنظمات النسوية لم تُقصِ التراث الفقهي أو إنتاج الفقهاء من مرجعياتها، بل كانت تشدد في خطابها على اعتماد المقاربة المقاصدية وروح النص والاجتهاد، وهو ما يفسّر استنادها إلى فقهاء عُرفوا باشتغالهم بهذا الأفق، ومنهم علال الفاسي، على سبيل المثال.

يرى المؤلف أنّ الخطة ظلت في مجملها إنتاجًا نخبويًّا أنتجه الحداثيون في مجتمع محافظ وصعب التغيير. ثم إن الحركات النسائية التي تماهت مع الخطة كانت تنتمي إلى أحزاب سياسية، فأعادت إنتاج البنى التنظيمية نفسها، بهرميتها وتراتبيتها التي تفتقد الشفافية والعلاقات الديمقراطية (ص 188). ولعل ذلك ما يجعل من الموضوع النسائي ملغومًا، خصوصًا إذا كانت لديه امتدادات دولية؛ ما يُفضي إلى القول إن مسألة التوفيق بين التيارين صعبة المنال، بل تثير إشكالات حتى بالنسبة إلى مؤسسة إمارة المؤمنين، وهو قولٌ يحتاج إلى تدقيق ومراجعة. فاعتماد مدونة الأسرة في عام 2004 قد جرى في سياق قائم على التوافق، والمزاوجة بين المرجعية الدينية والالتزامات الدولية التي انضم إليها المغرب. وقد وردت إشارة واضحة إلى هذا المنحى في الخطاب الملكي، المؤرخ في 10 تشرين الأول/ أكتوبر 2003، الذي أعلن الخطوط العريضة لمدوّنة الأسرة، وأكّد اعتماد اجتهاد منفتح يستند إلى مقاصد الشريعة، مع مراعاة التزامات المغرب الدولية. ومن ثمّ، فإنّ تقديم الأمر بوصفه معضلة مستعصية لا يجد ما يسنده في التجربة التشريعية المغربية ذاتها.

تتضمن أدبيات أنصار المرجعية الإسلامية في موضوع الحرية النسائية عددًا من الإيجابيات؛ منها السعي للمحافظة على الهوية الوطنية والدينية، والقيم الأخلاقية، والتصدي لاختراقات "إمبريالية" العولمة، والدفاع عن مقومات الأسرة المغربية وتحصينها، بل التفاعل مع بعض الأفكار الحداثية التي لا تتعارض مع مقومات المجتمع المغربي وموروثه الثقافي عند معالجة حرية المرأة أيضًا (ص 189). وانسجامًا مع خطة البحث وأهدافه التوفيقية، وجّه المؤلف انتقاداته إلى أنصار هذا التيار في قضايا محورية وأساسية؛ منها الخلفية الذكورية التي لا تزال تفرض سلطتها المعرفية على فهم النص الديني والتراثي، وتكرّس إقصاء المرأة المغربية من المسؤوليات الذكورية، وتضيّق على حريّتها، وكذلك القراءة الحرفية للنص الديني التي تقف عند معاني النص الحسية الخارجية (ص 189). وهذا عينُ ما اعتمدته المنظمات النسائية. إلّا أن المؤرخ لم يعتمد على أدبياتها؛ ومن ثمّ غابت معطيات مهمة كان في إمكانها مَنْح الكتاب قيمة متوازنة.

تشكّل المسألة النسائية إحدى "النقاط المركزية" في الخطابات الإسلامية وإعادة الأسلمة، وقد تطوّرت بوصفها ردَّة فعلٍ على الخطابات السياسية والإعلامية التي ترى في "المجتمع الغربي" ضمانة للنوع الاجتماعي والمساواة، والتي تعطي نفسها هدف "إنقاذ المرأة المسلمة" من الاضطهاد. بالتوازي مع ذلك، يجري تعظيم نموذج "المرأة المسلمة الفاضلة" في المجال الخطابي لإعادة الأسلمة، مقارنةً بنموذج "المرأة الغربية الفاسدة"[15].

يرِد في الكتاب أنّ الجندر النسوي ينطلق من قاعدة مفادها إلغاء كل الفروق الطبيعية أو الفروق المرتبطة بالأدوار الحياتية بين الرجال والنساء، ويدّعي أن أيّ اختلاف في الخصائص والأدوار هو من صنع المجتمع، وأن النوع الاجتماعي حق أساسي من حقوق الإنسان، والمجتمع وحده يضمن إدراك النساء والرجال لهذا الحق والاستفادة منه، غير أن اعتماد المؤرخ على هذا المرجع في تعريف مفهوم "النوع الاجتماعي" أوقعه في "منزلق" حكم القيمة، ولا سيما أن التعريف المقدم غير دقيق، ولا يعكس المعنى المعتمد أكاديميًّا، كما صاغه الباحثون المتخصصون في العلوم الاجتماعية. فمفهوم النوع الاجتماعي في الأدبيات العلمية لا يقوم على إنكار الفروق البيولوجية، بقدر ما يميّز بين المعطى البيولوجي (الجنس) والبناء الاجتماعي والثقافي للأدوار والتمثلات المرتبطة به. ومن ثمّ، فإن تبنّي تعريف اختزالي أو غير منضبط مفاهيميًّا يُضعف التحليل، ويؤثر في سلامة الاستنتاجات.

يمثل موقف المؤلف من الجندر النسوي انحيازًا إلى مسارات الحقيقة التاريخية؛ ذلك أن دارس التاريخ يستبصر الأحداث في ينابيعها، ويؤسس لعناصر الفهم ضمن سياقها التاريخي وعللها وأسبابها، ويمتلك الجرأة لقول ما يعتقد أنه حقيقة والتزام.

15 Leïla Tauil, *Les femmes dans les discours fréristes, salafistes et féministes islamiques: Une analyse des rapports de force genrés* (Louvain-la-Neuve: Academia-L 'Harmattan, 2020), p. 7.

تقوم المبادرة التقريبية على ضرورة إخراج مسألة حرية المرأة من "العباءة" السياسية والخلفيات الأيديولوجية والحزبية، وفك الارتباط مع منطق السياسة القائم على الربح والخسارة، وإنزالها إلى ساحة رأس المال المعرفي (ص 255). من هنا، شكّلت المسألة النسائية مسلكًا متشعب الاتجاهات وممتدًا إلى خارج الحدود، وهو ما تنبّه له المؤلف عند إشارته إلى تدخل المؤسسات المالية الدولية، والضغوط التي تمارسها لتمرير بعض حقوق النساء التي تتعارض مع القوانين المحلية ومرتكزاتها الدينية والفكرية، على غرار الضغوط المالية الدولية التي تفرض وصفاتها "العلاجية" في قطاعات الصحة والتعليم والاقتصاد. وينسف هذا القولُ حقيقةً متعلقة بواقعِ التمييز القائم بين الجنسين الذي ليس هو صنيعة غربية، بقدر ما هو واقع مجتمعي تؤكده الدراسات في مختلف مجالات العلوم الاجتماعية، كما تؤكده المؤشرات والأرقام التي تنتجها مؤسسات رسمية، يضرب في المشروعية الأخلاقية لمطلب المساواة الذي تناضل من أجله المنظمات النسوية.

سادسًا: المثقف وآفاق الفعل التغييري

كيف يمكن أن يؤدي المثقف دوره التاريخي انطلاقًا من الوظيفة التي يحملها والمشروع الذي يُبشّر به؟ هل هو النزول إلى الشارع والتماهي مع مطالب المحتجّين؟ أم أنّ ذلك يكون من خلال صوغ المواقف والاستماتة في الدفاع عنها؟ أم يكون من خلال تأسيس المراكز البحثية وإنتاج المعرفة والأفكار، أو الوصول إلى هرم السلطة وتنزيل مشروع التغيير والإصلاح؟

تُدرج مقاربة المؤلف، ضمن خطة إنتاج الأفكار ومحاولة التوفيق، بين أبرز تيارين في الساحة الفكرية في المغرب الراهن، ويُمثّل تنظيره للمسألة النسائية خطوة أولية، تؤسس لمخارج التباينات ضمن مسارات التوافق التي سار عليها المغرب، خصوصًا بعد طيّ ملف الإنصاف والمصالحة. وإذا كانت المحاولة جريئة ومفيدة، فإنها تحتاج إلى جهد جماعي من جيل المثقفين والمؤرخين، حتى لا تبقى المحاولة معزولة وجزءًا من الأرشيف المنسي والمقبور. لكنّ التساؤل المُثار يتعلق بحدود النجاح في مهمة التوفيق وبناء جسور التواصل بين الأطراف المتنازعة.

يجب، بحسب بيير بورديو، إعادة بناء كل الفكر السياسي النقدي، ولا يمكن أن يتم ذلك عبر عمل شخصي، أو زعامة فكرية، أو بوساطة متحدث رسمي مفوض من مجموعة أو مؤسسة لنقل خطاب مفترض للناس يستطيع فيه المثقف الجماعي أن يؤدي دوره الذي لا يمكن الاستغناء عنه[16].

يدعو بعضهم إلى أن يفكر المثقف في الإطار الجامع لمكوّنات شعب؛ وهو الدولة، باعتبارها عقدًا اجتماعيًا، ويرى أنّ عليه أنْ يفكر في الميكانيزمات التي من شأنها إرساء العدالة الاجتماعية، وأنْ يُولي التربية أهمية كبيرة؛ فهي لا تتحدّد في كونها منظومةً لنَقْل معارف.

ضمن هذا الفهم، تُمثّل محاولة المؤلف ورقة رصينة، وإطارًا مرجعيًا أساسيًا يجري اعتماده في التقريب بين الاتجاهات المتباينة في مسألة الحرية النسائية، علمًا أن أرضية الوفاق لا تثمر إذا كانت التيارات تأتمر بـ "نصائح" الأطراف الدولية وتحكم وصفاتها العلاجية في علل الداخل، وهو أمرٌ أكّده المؤلف بشدّة، وهو ينتقد الأصول والمقدمات الخاصة بموضوعه الحرية النسائية.

يمكن اعتبار مقاربة الباحث بوتشيش محاولةً علمية جادّة تتلوها، وجوبًا، محاولات أخرى منتظرة، من مؤرخين ومفكرين ومثقفين؛ حتى يكون الفعل التنظيري والواقعي ذا صبغة جماعية تؤثر في المسارات، وتشكّل مادة مرجعية تسعف في أدبيات التحكيم المعمول بها في ساحات الفعل الجماعي في المغرب الراهن.

16 Pierre Bourdieu, *Contre-Feux 2: Pour un mouvement social européen* (Paris: Raisons d'agir, 2001).

المراجع

العربية

بلقزيز، عبد الإله. **ثورات وخيبات: في التغيير الذي لم يكتمل**. تقديم محمد الحبيب طالب. بيروت: منتدى المعارف، 2012. في: https://acr.ps/hBy2sRp

بوتشيش، إبراهيم القادري. **المغرب والأندلس في عصر المرابطين المجتمع - الذهنيات - الأولياء**. بيروت: دار الطليعة، 1993. في: https://acr.ps/hBy2sjT

_____. **مباحث في التاريخ الاجتماعي للمغرب والأندلس خلال عصر المرابطين**. بيروت: دار الطليعة، 1997. في: https://acr.ps/hBy2sAu

_____. **المهمّشون في تاريخ الغرب الإسلامي: إشكالية نظرية وتطبيقية في التاريخ المنظور إليه من أسفل**. القاهرة: رؤية للنشر والتوزيع، 2014.

البوحسيني، لطيفة. "صدى النساء في الكتابات التاريخية المغربية: حصيلة أوّلية للبحث التاريخي وخلاصاته". **أسطور**. العدد 18 (شباط/ فبراير 2023). في: https://acr.ps/hBy2skd

الجابري، محمد عابد. "الكتلة التاريخية ... بأي معنى؟". **منبر الدكتور محمد عابد الجابري**. في: https://acr.ps/hBy2skx

الحبيّب، سهيل. **الأزمة الأيديولوجية العربية وفاعليتها في مآزق مسارات الانتقال الديمقراطي ومآلاتها**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017. في: https://acr.ps/hBy2sB8

الحرية في الفكر العربي المعاصر. مراد دياني (محرر). الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018.

دور المثقف في التحولات التاريخية. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017.

في الانتقال الديمقراطي والإصلاح الدستوري في البلدان المغاربية. إشراف أحمد السوسي. تونس: منشورات مجمع الأطرش للكتاب المختص، 2015.

المودن، عبد الحي. مودن. "الانتقال الديمقراطي في المغرب". **وجهة نظر**. العدد 8-9 (2000).

الأجنبية

Bourdieu, Pierre. *Contre-Feux 2: Pour un mouvement social européen*. Paris: Raisons d'agir, 2001.

Gubin, Eliane et al. *Le siècle des féminismes*. Paris: Editions de l'Atelier Editions Ouvrières, 2004. at: https://acr.ps/hBy2sRJ

M'chichi, Houria Alami. "Les féminismes Marocains contemporains. Pluralités et nouveaux défis." *Nouvelles Questions Féministes*. vol. 33, no. 2 (September 2014).

Naciri, Rabéa. "Le mouvement des femmes au Maroc." *Nouvelles Questions Féministes*. vol. 33, no. 2 (September 2014).

Tauil, Leïla. *Les femmes dans les discours fréristes, salafistes et féministes islamiques: Une analyse des rapports de force genrés*. Louvain-la-Neuve: Academia-L'Harmattan, 2020.